إشراك القطاع الخاص في صناعة البذور (الايجابيات والسلبيات)

الباحث: محمد مزين العابدين محمد مرؤوف
مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة

أ . د . صادق مراشد حسين
رئيس مجلس إدارة مصرف الناسك الإسلامي

أجريت دراسة لغرض تقييم دور القطاع الخاصّ الايجابي والسلبي في صناعة البذور الوطنيّة، من خلال تقييم هذه المعامل على أساس الطّاقات الإنتاجيّة والخزنيّة، وعلى أساس البنى التّحتيّة وإضافتها، كما قُيّمَ دور هذه المعامل من خلال أدائها على مواصفات البذور عبر تقييم نتائج فحص الإرساليّات ما بعد التّنقية، وأظهرت النّتائج أنّ هناك دورًا إيجابيًا لهذه المعامل في زيادة الطّاقات الخزنيّة والإنتاجيّة وتوزيعها على أغلب المحافظات؛ إذ ساهمت بزيادة الطّاقات الخزنيّة والإنتاجيّة، إلّا أنها لم تستغل بالشّكل الأمثل للإمكانات الماليّة لشركات القطاع الخاص، بل اعتمدت على عقود الخدمة فقط، وعلى المستوى النّوعي نجد أنّ أغلب المعامل الأهليّة ركّزت على الجانب الكمّي، وليس النّوعي للبذور، كما لوحظ فشل في العديد من الإرساليّات لمطابقتها مع المواصفات المعتمدة من قبل وزارة الزّراعة، فضلًا عن غياب المنافسة بين هذه الشّركات بوصفها اعتمدت على تقديم خدمة فقط (خدمة تنقية البذور وليس خدمة تجـهيز بذور).

الكلمات المفتاحية: البذور، صناعة البذور، معامل القطاع الخاص.

A study was conducted for the purpose of evaluating the positive and negative activities for the private sector in national seed industry in Iraq, by evaluating these seed factory on the basis of production and storage capacities , the basis of infrastructure and evaluating their performance on seed quality by evaluating the results of post-consignment examination after purification. The results showed that there is a positive role for these companies in increasing storage and production capacities and distributing them to most provinces, as they contributed to increasing storage and production capacities, but they did not fully exploit the financial capabilities of private sector companies, rather relied on service contracts only. At the qualitative level, we find that most of these seed companies have focused on the quantitative aspect, not the quality of seeds, as it is noted that many consignments fail to comply with the specifications approved by the Ministry of Agriculture, in addition to the absence of competition between these companies as they relied on providing service contracts only (seed purification service not as seed supplying contracts).

Keywords: Seed, Seed Industry, Private Sector Laboratories.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2024/7/ 25	2024/8/8	2024/8/20

المقدّمة

في عالم اليوم، يُعدّ امتلاك سوق البذور صفقة مساهمة لتجهيزها للعالم بالأسلوب التّجاري، الذي يبغي تحقيق المنافسة على المبيعات، وتحقيق الرّبح من جهة، وزيادة الإنتاجيّة لوحدة المساحة من جهة ثانية، وتُعدّ البذور الرّكيزة الأساس لأيّ عمليّة زراعيّة يقوم بها الإنسان على مستوى الإنتاج النّباتي بشكل مباشر، أو الإنتاج الحيواني بشكل غير مباشر، فضلًا عن بقيّة الأنشطة الأخرى، التي تتعلّق بأعمال إنتاج الغذاء وتوفيره للإنسان أو الحيوان؛ لهذا نجد أنّ المؤسّسات والمراكز البحثيّة جميعًا في الدول تلجأ إلى المحافظة على البذور، وإجراء التّحسينات المستمرة، بوصفها مستودع الإمكانات الوراثيّة لأنواع المحاصيل وأصنافها، التي تستخدم لأهداف التّحسين المستمر لهذه الأنواع عبر الزّمن، بهدف تعزيز الأمن الغذائي، الذي يعتمد بشكل رئيس على أمن البذور، وتوفّرها لدى المجتمعات الزّراعيّة.

ولأهميّة هذا القطاع نجد أنّ الدّول تتسابق فيما بينها لغرض المحافظة على الأصول الوراثيّة لبذورها وخزنها في بنوك للبذور، لغرض الاستفادة من مواصفاتها النّوعيّة في استنباط أصناف جديدة، ومواجهة التّحدّيات المستمرة على الصّعيد البيئي، والاقتصادي، والأزمات.

تعرف صناعة البذور بأنّها (العمليّات والتّقانات المستخدمة لاعتماد وتصديق وإنتاج بذور النّباتات الزّراعيّة من خلال التّحسين، والإنتاج، والتّطوير على المستوى الكمّي، والنّوعي، وعمليّات التّنقية، والتّعفير، والتّعبئة، والتّغليف، وتوفيرها بشكل متاح للمزارع لغرض الزّراعة).

يعتمد المزارعون عادة على البذور المعتمدة من جانب السّلطات الحكوميّة، فهم يعرفون أنّه كُشِفَ عنها بمعرفة مختصّين مستقلّين لكي تعطي أفضل محصول ممكن لهذا النّوع من الحبوب. ومع ذلك، ففي أمريكا الوسطى، قلّما تكون حقول البذور، التي يعتمد عليها صغار الحائزين معتمدة، فالحكومات –بوضوح– ليست لديها قدرة التّفتيش على أعداد هائلة من الحقول الصّغيرة، التي تنتج حبوب الذرة والفاصوليا، وهما أهمّ محصولين في المنطقة.

وبشكل عام فإنّ إنتاج البذور وصناعتها يتمثّل بثلاثة أنواع:

الأوّل هو القطاع الرّسمي formal sector، الذي يتمثّل في العمليّات التّقنية، والبحثيّة، والإنتاجيّة في مؤسّسات الدّولة الحكوميّة، والقطاع غير الرّسمي informal sector، الذي يتمثّل بأنشطة المزارعين والقطاع الخاص في إنتاج البذور وصناعتها التي لا تدخل الدّولة في

نشاطها، ونتيجة لتطوّر الأنشطة، وزيادة الأعباء الماليّة في كلف الإنتاج في النّظام الرّسمي، وغير الرّسمي في هذا القطاع؛ استحدث قطاع آخر هو القطاع شبه الرّسمي semi informal sector، الذي يزاوج بين القطاعين الرّسمي وغير الرّسمي في عمليّات صناعة البذور والإنتاج، وهو ما سيُركّز عليه في هذا البحث.

تاريخ القطاع الخاص في صناعة البذور يمتد لعقود عديدة، إذ شهد هذا القطاع تطوّرًا كبيرًا على مرّ الزّمان، فكانت صناعة البذور –في البداية– تعتمد بشكل أساس على الزّراعة التّقليديّة، والانتقاء الطّبيعي للنّباتات، ولكن مع تقدّم التّكنولوجيا، والعلوم الزّراعيّة، بدأت الشّركات الخاصّة تلعب دورًا أكبر في تطوير وإنتاج البذور (سياسة البذور الوطنيّة صفحة١٨، ٢٠٠٨).

هذا البحث سيركز على الجوانب الإيجابيّة والسّلبيّة للقطاع الخاص، ضمن نشاط صناعة بذور المحاصيل الاستراتيجيّة، والتّركيز على صناعة بذور الحنطة، التي تميّزت بأنشطة عديدة، ودخول القطاع الخاص بشكل مباشر في هذه الصّناعة، وستُحدّد مدّة زمنيّة للتّقييم، تتمثّل بالسّنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، بوصفها شهدت العديد من الأنشطة للقطاع الخاص، كما ستُراجع الجوانب الإيجابيّة والسّلبيّة للقطاع الخاص، وتحليلها اعتمادًا على البيانات، التي جُمعت من الدّوائر والمؤسّسات الحكوميّة خلال المدّة المحدّدة.

إشكالية البحث

اتّسمت السّنوات الأخيرة في القطاع الزّراعي بكثرة تحدّياتها، التي جابهتها الدّول وخاصّة في الدّول النّامية، لهذا كان لا بدّ من قيام الدّولة بإيجاد السّبل لحلّ هذه التّحدّيات، التي منها توفير البذور للمزارعين، وبإشراك القطاع الخاص في إنتاجها وصناعتها، إلّا أنّه وجدت العديد من الملحوظات التي رافقت عمليّة إشراك القطاع الخاص في صناعة البذور الوطنيّة، وخاصّة في صناعة بذور الحنطة الذي اشترك القطاع الخاص في توفيرها للمزارعين، ومن هنا أُعدّ هذا البحث لغرض دراسة الإيجابيّات والسّلبيّات في إشراك القطاع الخاص في صناعة البذور الوطنيّة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى إجراء تقييم لأداء القطاع الخاص في الجوانب الإيجابيّة والسّلبيّة في عمليّات صناعة بذور الحنطة، ومعامل تنقية البذور للقطاع الخاص المتعاقدة مع وزارة الزّراعة خلال السّنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ من خلال:

1. تقييم البنى التّحتيّة لهذه المشاريع من الجانب المالي والإداري.
2. تقييم معامل تنقية البذور من ناحية الطّاقات الإنتاجيّة والخزنيّة.
3. تقييم معامل تنقية البذور من جانب نوعيّة البذور.

حيث سيُقيّم أداء معامل تنقية البذور التّابعة، للقطاع الخاص للسّنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، ومن جوانب عديدة وتحديد الجوانب الإيجابيّة والسّلبيّة في النّشاط، واستندت على الوثائق المعتمدة من قبل دوائر وزارة الزّراعة العراقيّة المتمثّلة بكلف إنشاء المعامل، ومواصفاتها، وطاقتها الخزنيّة والإنتاجيّة، فضلًا عن نتائج فحوصات إرساليّات البذور بعد عمليّات التّنقية والتّكييس لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات، وكفاءة هذه المعامل، مع منح ٢٦ إجازة تشغيل معمل تنقية بذور لغاية عام ٢٠٢٣ موزّعة في محافظات العراق جميعًا، وبطاقات إنتاجيّة وخزنيّة مختلفة، و(الجدول رقم ١) يوضّح مواقع هذه المعامل، وطاقاتها الإنتاجيّة والخزنيّة وتأريخ إنشائها.

فرضية البحث

بهدف تحقيق أهداف البحث، ستُعتمد الفرضيّتان أدناه:

1. إنّ القطاع الخاص له دور سلبي في تطوير صناعة البذور الوطنيّة.
2. إنّ القطاع الخاص ساهم بشكل إيجابي في بعض الجوانب وبشكل سلبي في جوانب أخرى لتطوير صناعة البذور الوطنيّة.

أهمية البحث

تأتي أهميّة البحث في تقييم دور القطاع الخاص في صناعة البذور الوطنيّة، وإمكانيّة استغلاله بالشّكل الأمثل لتطوير هذه الصّناعة، بما يمكّنه من تحمّل المسؤوليّة في توفير بذور المحاصيل الاستراتيجيّة للمزارعين بنوعيّة ومواصفات معتمدة، وتحقيق الاكتفاء الذّاتي، وتوفير

الأمن الغذائي للبلد، وتطوير أدائه والاستغلال الأمثل للموارد الماليّة، وتقليل كلف الإنتاج فضلًا عن توفير البنى التّحتيّة الملائمة لمواجهة التّحدّيات المستقبليّة.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

في هذا البحث سيُقيّم أداء معامل تنقية البذور التّابعة للقطاع الخاص، التي مُنحت إجازات تنقية بذور الحنطة للسّنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، ومن جوانب عديدة تتمثّل بالبنى التّحتيّة، والجوانب الماليّة، والإداريّة لها، وطاقاتها الخزنيّة والإنتاجيّة، ومدى إضافتها لصناعة البذور الوطنيّة، فضلًا عن تقييم الجانب النّوعي لهذه المعامل، وتحديد الجوانب الإيجابيّة والسّلبيّة في النّشاط، التي استندت على المنهج الاستقرائي للوثائق المعتمدة من قبل دوائر وزارة الزّراعة العراقيّة (شركة ما بين النّهرين العامّة للبذور والكتب الصّادرة من المجلس الوطني للبذور)، المتمثّلة بمواصفات وكلف إنشاء المعامل، وطاقتها الخزنيّة والإنتاجيّة فضلًا عن نتائج فحوصات إرساليّات البذور بعد عمليّات التّنقية والتّكييس لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات، وكفاءة هذه المعامل.

الفصل الأول: مصادر البحث

بهدف الحصول على المعلومات –لإجراء البحث– أُعتمدت المصادر التّاريخيّة والحديثة للقوانين والتّشريعات العراقيّة، والمصادر العلميّة المتمثّلة بالبحوث المنشورة، والمقالات في المجلّات العلميّة، فضلًا عن إصدارات المنظّمات الدّوليّة لتقاريرها السّنويّة، واعتماد الكتب والوثائق الصّادرة عن مؤسّسات وزارة الزّراعة العراقيّة وبقيّة مؤسّسات الدّولة، والمواقع الإلكترونيّة المتعلّقة بالموضوع. وبنظرة تاريخيّة للموضوع نجد أنّ الاهتمام بإنتاج البذور وصناعتها في العراق يعود إلى عام ١٩٢٧ بعد تشريعات لقانون تشجيع المزارعين لزراعة محصول القطن في العراق، تلاه قانون ٢٧ لسنة ١٩٣٢، وقانون ٦٠ لسنة ١٩٣٥، الذي اهتمّ بتحسين وتشجيع زراعة الحنطة، وتوالت فيه التّعليمات والضّوابط وإنشاء المؤسّسات الحكوميّة لغرض تنظيم عمليّات الإنتاج والتّصنيع لقطاع البذور، وصولًا إلى قانون المجلس الزّراعي الأعلى في العراق رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٠، الذي كانت واجباته تحديد السّياسة الزّراعيّة، ووضع الخطط، وتوجيه الفعاليّات المتعلّقة بالعمليّات الزّراعيّة، التي من ضمنها صناعة البذور الوطنيّة، حيث كانت تمثّل أهمّ الأنشطة الخاصّة بالمجلس، وتمّ على إثرها إنشاء مراكز حكوميّة

لإنتاج البذور وصناعتها بالتّنسيق مع مؤسّسات الدّولة والمزارعين، وحسب نوع المحصول، إلّا أنّه أُلغي بقرار مجلس قيادة الثّورة المنحل ٩٨٠ في ١-٨-١٩٧٩، لترتبط المجالس الزّراعيّة جميعًا بوزارة الزّراعة والإصلاح الزّراعي، ونقل الأنشطة والصّلاحيات كافّة إلى الوزارة، التي كانت من ضمنها الأنشطة المتعلّقة بصناعة البذور وإنتاجها في مؤسّسات الدّولة، (قاعدة التّشريعات العراقيّة، ٢٠١٦)، في نهاية الثّمانينات من القرن الماضي أُسّست الشّركة العراقيّة لإنتاج البذور سنة ١٩٨٩ كشركة مساهمة مختلطة بين القطاع العام والخاص، وحُوّلت أغلب المؤسّسات الإنتاجيّة من معامل تصنيع البذور في المحافظات جميعًا إلى هذه الشّركة، إلّا أنّ أغلب المؤسّسات البحثيّة تعمل بشكل مواز لعمل الشّركة، وضمن خطّة واحدة تُحدّد من قبل الدّولة.

ونتيجة للتّحدّيات التي فرضتها فترة التّسعينات من حصار اقتصادي وتدّني في نشاط إنتاج الشّركة العراقيّة لإنتاج البذور وقلّة البذور، وكانت هناك أولويّة وضرورة في إنشاء مؤسّسة حكوميّة تُعنى في نشاط إنتاج البذور وتصنيعها، حيث تأسّست شركة ما بين النّهرين لتحسين وإنتاج التقاوي، وحسب قرار رئاسة منظّمة الطّاقة الذريّة العراقيّة ٣٣١/١٥ بتأريخ ١٢-٥-١٩٩٣ (شركة حكوميّة) كشركة تُعنى في إنتاج البذور وتصنيعها، وتعتمد النّظام شبه الرّسمي في إنتاج البذور، من خلال توزيع بذور الرّتب العليا إلى منتجي البذور (عقود إنتاج بذور)، ترتبط برئاسة منظّمة الطّاقة الذّريّة وممولّة ذاتيًّا، التي تحوّلت إلى شركة عامّة ترتبط بوزارة الزّراعة العراقيّة، حسب قانون الشّركات العامّة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧، وحسب كتاب مسجّل الشّركات م ش ع ١٣٥ سنة ١٩٩٨، كشركة عامّة تُعنى في إنتاج البذور، التي استمرّت إلى يومنا هذا في نشاطها (الأنباري، صباح ١٩٩٧).

بعد عام ٢٠٠٣ وظروف التّغيّر في النّظام؛ تأثّرت معظم المؤسّسات في القطاع العام والخاص، وكان لزامًا على الدّولة إعادة تأهيل وتطوير برنامج البذور الوطني العراقي، بالتّعاون مع المنظّمات والمؤسّسات الدّوليّة في العالم، كما تبنّت وزارة الزّراعة العراقيّة، بالتّعاون مع منظّمة الأغذية والزّراعة للأمم المتّحدة FAO واحدًا من البرامج المهمّة في تطوير صناعة البذور الوطنيّة، وهو برنامج إعادة تأهيل وتطوير صناعة البذور الوطنيّة في العراق OSRO/IRQ/502/DUG (السّياسة الوطنيّة للبذور، ٢٠٠٨)، الذي استطاع أن يعيد الأمل

لصناعة البذور الوطنيّة، معتمدًا على الخبرات المحليّة، والدّوليّة، وأنشطة الشّركتين، والمؤسّسات البحثيّة العراقيّة، وأن يبدأ من جديد في إعادة تأهيل معامل تنقية البذور لمحصول الحنطة، وإعادة برامج إنتاج البذور لمحصول الحنطة، والشّعير، والرّز، والذّرة الصّفراء، بشكل أساس، فضلًا عن وضع اللبنة الأساس في برنامج البذور الوطني، المتمثّل بسياسة البذور الوطنيّة، الذي أُعتمد عام ٢٠٠٨ كجزء من مخرجات المشروع، وأكّدت ضرورة إشراك القطاع الخاص في الأنشطة جميعًا في برنامج الصّناعة الوطنيّة العراقيّة، وتأكيد مساهمته الفاعلة في برامج التّنمية لهذا القطاع، فضلًا عن تقديم مسودة لقانونين، وهي قانون البذور والتقاوي، وقانون تسجيل واعتماد الأصناف النّباتيّة الزّراعيّة، الذيْن قُدما إلى البرلمان العراقي، وصدرا عامي ٢٠١٢ (قانون البذور والتّقاوي، ٢٠١٢)، وعام ٢٠١٣ (قانون تسجيل واعتماد وحماية الأصناف الزّراعيّة، ٢٠١٣).

وكانت إحدى المعطيات لبرنامج البذور الوطني هو إعادة تأهيل معامل تنقية البذور الحكوميّة، ومراكز توزيع البذور في شركات القطاع الحكومي والمختلط، وإعادة برنامج إكثار البذور الوطني، وتأهيل المراكز البحثيّة ومنشآتها، وتنشيط دور منتجي البذور، وإعادة البرنامج شبه الرّسمي بهدف تقليل كلف الإنتاج، وزيادة الكميّات المنتجة من البذور، بما يضمن توفيرها بكميّات توازي الاحتياج للمساحات المزروعة، وتحقيق الاكتفاء الذّاتي في البذور، فضلًا عن تسجيل واعتماد عدد كبير من أصناف الحنطة المحليّة والأجنبيّة بهدف تحسين الإنتاجيّة والنّوعية لحبوب الحنطة، وفيما يتعلّق بإجراءات التّعاقد مع القطاع الخاص نجد أنّ وزارة الزّراعة قد لجأت إلى إبرام عقود مقاولة (عقد خدمة)، الذي يتمثّل بعقد يبرم بين طرفين، ويتعهد به أحد الطّرفين بالقيام بتصنيع شيء للطّرف الآخر لقاء أجر يتعهّد به الطّرف الآخر، الذي يختلف عن عقد التّجهيز المتمثّل بعقد تبرمه الإدارة (الجانب الحكومي) مع الأفراد، أو المكاتب الخاصّة، أو الشّركات المتخصّصة لغرض تجهيز مادّة، أو القيام بعمل وفق مواصفة خاصّة (القانون المدني رقم ٤٠، ١٩٥١).

الفصل الثالث: وصف بيئة عمل البحث

بهدف تقييم أداء القطاع الخاص في صناعة البذور الوطنيّة، التي تتعلّق بنشاطات معامل تنقية البذور للقطاع الخاص، وأدائها في مدّة زمنيّة محدّدة بالسّنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ من خلال ثلاثة جوانب رئيسة، وهي:

تقييم البنى التحتية لمعامل تنقية البذور الأهلية من الجانب المالي وطبيعة العقود

إنّ من أهمّ الاحتياجات الضّروريّة لأيّ قطاع هو توفّر البنى التّحتيّة الضّروريّة لاستمرار عمله، ولقد حُدّدت جملة من المواصفات المطلوبة لإنشاء معامل تنقية البذور الأهليّة، المحدّدة بموجب كتاب المجلس الوطني للبذور (الذي يضمّ في عضويته أغلب الوزارات المعنيّة في صناعة البذور، ويترأسه وزير الزّراعة، وحسب ما جاء بالفصل الثّاني المادّة ٣ من قانون البذور والتّقاوي رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٢)، (قانون البذور والتقاوي، ٢٠١٢).

وفيما يلي أهم المواصفات التي أُعتمدت لإنشاء معامل تنقية البذور للقطاع الخاص*:

1. إنشاء معمل تنقية بذور على مساحة لا تقلّ عن ١٠ دونم.
2. أن تكون مرافق المعمل جميعًا مكسوّة بالخرسانة المتحملة للأوزان.
3. ألّا يقل عدد المخازن عن ١٠ مخازن، بطاقة استيعابيّة للمخزن لا تقل عن ١٥٠٠ طن.
4. أن تتوفّر قاعة إنتاجيّة لمعمل تنقية بذور معزولة عن المخازن، وتتكوّن مراحل المعمل من:
   - مرحلة التّنقية الأوليّة.
   - مرحلة التّنقية الثّانويّة.
   - مرحلة التّنقية بأسطوانات العزل (Cylinder).

---

* اعتمدت الآليّة أعلاه حسب قرار المجلس الوطني للبذور/ وزارة الزّراعة في مواصفات معامل تنقية البذور الأهليّة لغرض منحها إجازة تشغيل معمل تنقية بذور.

- مرحلة التّنقية بوساطة فاصل الجاذبيّة (Gravity).
- مرحلة التّنقية الأوليّة.
- مرحلة التّنقية الثّانويّة.
- مرحلة التّنقية بأسطوانات العزل (Cylinder).
- مرحلة التّنقية بوساطة فاصل الجاذبيّة (Gravity).
- مرحلة الوزن والتّعفير.
- وتتخلّل هذه المراحل مصاعد جيبيّة لنقل البذور من مرحلة إلى أخرى.

5. إدارة للمعمل تحوي عددًا من الغرف، وتُخصّص إحداها لإنشاء مختبر متخصّص لفحص البذور، يضمّ عددًا من الأجهزة لإجراءات فحص البذور، فضلًا عن غرفة استعلامات لتنظيم عمليّات الدّخول والخروج لإرساليّات البذور والمراجعين.
6. منظومة إطفاء حريق موزّعة على مرافق المعمل جميعًا.
7. ميزان جسري ١٠٠ طن كحد أدنى.
8. كاميرات مراقبة لمرافق المعمل كلّها.
9. سور يحيط بالمعمل لحماية أجزاء المعمل ومرافقه جميعًا.
10. شفل ومركبة قلاب ورافعة شوكيّة وأحزمة نقل أكياس بحدّ أدنى ٣ أحزمة.

يوضّح (الجدول رقم ١)، الكلف التّخمينيّة لإنشاء معمل تنقية البذور، التي أُعتمدت على أساس أسعار السّوق السّائدة، باستثناء كلف الأرض، التي أُستبعدت، بوصفها تختلف من موقع لآخر، وحسب طبيعة الأرض وعائديّتها.

جدول (1)* يوضّح الكلف التّخمينيّة لإنشاء معمل تنقية وتعفير للبذور وبالدّينار العراقي.

	التّفاصيل	العدد	الكلفة التّخمينيّة/ مليون/ دينار عراقي	الإجمالي مليون /دينار عراقي	المبلغ النّهائي مليون/ دينار عراقي	الملحوظات
١	مخزن جملوني بأبعاد ٢٠م*٥٠م*١٢م	١٠	١٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	
٢	كونكريت مسلّح c20	٢٥٠٠٠م٢	٠,٠٠٨٠	٢٠٠	٢٠٠	

٣	بناية إدارة ومرافقات.		٣٥٠ ،٠	٣٥	٣٥	أعتمد الحدّ الأدنى لكلف المتر المربّع الواحد في الأسواق المحليّة.
٤	منظومة إطفاء حريق.			٧٥	٧٥	أعتمد الحدّ الأدنى لمنظومة إطفاء حرائق لمرافق المعمل.
٥	ميزان جسري ١٠٠طن	١	٨٠	٨٠	٨٠	
٦	مستلزمات وأجهزة مختبريّة.	عدد	١	١	١	
٧	معدّات ومكائن.	عدد	١٥٠	١٥٠	١٥٠	
	المجموع			١٥٤١	١٥٤١	

***اعتمدت الكلف التّخمينيّة للمعامل الأهليّة بالكشف المعدّ من قبل القسم الهندسي لشركة ما بين النّهرين العامّة للبذور/ وزارة الزّراعة.**

من خلال الجدول رقم ٢ يلحظ أنّ الكلفة التّخمينيّة للبنى التّحتيّة لإنشاء معمل تنقية بذور بالحدود الدّنيا تبلغ تقريبًا ١,٥٤١,٠٠٠,٠٠٠ (مليار وخمسمئة وواحدًا وأربعين مليون دينار عراقي)، وعند حساب عدد المعامل التي أُنشئت ومُنحت إجازة تشغيل، والبالغ عددها ٢٦ معملًا، يكون إجمالي كلف إنشاء هذه المعامل والبنى التّحتيّة بالحدّ الأدنى تقريبًا ٤٠ مليارًا و٦٦ مليون دينار عراقي، وهو مبلغ أُضيف إلى هذا القطاع، ومن مصادر غير ميزانية الدّولة مع مراعاة أنّ هذا المبلغ لا تدخل فيه قيمة الأرض وخصوصيّتها وطبيعة كلّ معمل ونوعيّة بناءة؛ إذ أُعتمد الحدّ الأدنى للأسعار في تقدير كلف الإنشاء، مع العرض أنّ هذه المعامل أُنشئت حديثًا، وقيمة الاندثارات فيها لا زالت قليلة، والبنى التّحتيّة لا زالت صالحة للاستخدام، هذا من جانب، ومن جانب آخر نجد أنّ المعامل الأهلية جميعًا تعود لشركات سُجّلت حديثًا (أحد متطلبات منح إجازة المعمل)، وبرأس مال لا يقل عن مليار دينار عراقي، أي بمجموع يصل بالحدّ الأدنى ٢٦ مليار دينار عراقي، لكن للأسف لم تستغل هذه السّيولة النّقديّة المتوفّرة لشركات القطاع الخاص بشكل مناسب يمكن من خلاله تقليص حجم نفقات الدّولة في شراء الحاصل من البذور المنتجة، والذي اعتمد بشكل كبير على قيام الدّولة بشراء البذور، والتّعاقد مع المعامل لأغراض التّنقية فقط (عقد خدمة)، ما أفقد المعامل جميعًا عنصر المنافسة؛ بسبب أنّ العقد لا يميّز المعمل على أساس النّوعيّة بقدر الكميّة، ونجد أنّ معظم

المعامل المتعاقد معها بأسلوب المناقصة، قد اتّفقت على سعر واحد للتّنقية، والكلّ شُمل بالكميّة على أساس طاقته الخزنيّة، ولا منافسة توجد بين المعامل جميعًا.

تقييم معامل تنقية البذور الأهلية من ناحية الكمية والطاقات الخزنية

يوضح الجدول ٢ أعداد معامل تنقية البذور وطاقاتها الإنتاجيّة والخزنيّة، وحسب المحافظة، والبالغ عددها ٢٦ معملًا، وبلغ مجموع الطّاقات الخزنيّة للمعامل ٤٧٧٦٠٠ طن وبعدد ٢٦٠ مخزنًا موزّعة على أغلب المحافظات في الشّمال والوسط والجنوب، ومجموع الطّاقات الإنتاجيّة للمعامل ٢٤١ طن/ ساعة بحد أدنى ٥ طن /ساعة لعدد من المعامل وحد أعلى إلى ١٥ طن / ساعة، وهو جانب إيجابي، إذ استطاعت هذه المعامل زيادة الطّاقة الاستيعابيّة لإنتاج البذور، وزيادة الطّاقة الإنتاجيّة لقطاع البذور، بما يحقّق الإمكانيّة في توفير ظروف خزن للبذور، وموزّعة على أغلب محافظات العراق، فضلًا عن زيادة الطّاقات الإنتاجيّة، الذي يعطي نوعًا من الاطمئنان لغرض تهيئة البذور بعد حصادها وفي موعدها المناسب، لكن بالمقابل كانت هذه الطّاقات الخزنيّة المرتفعة قد أثّرت على النّوعية؛ بسبب أنّ عمليّة الاستلام تتم وفق الطّاقة الخزنيّة، وليس على معيار الطّاقة الإنتاجيّة والخزنيّة، وهذا ما يؤكّده الجدول رقم ٣، الذي يوضح نسب الفشل في الإرساليّات لما بعد التّنقية؛ ذلك لأنّ الكميّات المستلمة في هذه المعامل لا تتناسب والطّاقات الإنتاجيّة.

جدول (٢) يوضح الطاقات الخزنية والإنتاجية لمعامل تنقية البذور للقطاع الخاص وحسب المحافظة

ت	اسم المعمل	المحافظة	طاقته الإنتاجيّة	طاقته الخزنيّة
١	معمل سخاء المجد	نينوى	١٠	٢٣٦٠٠
٢	معمل روعة الحسام	نينوى	١٥	٢٥٢٥٠
٣	معمل المجد	نينوى	٧	١٤٤٠٠
٤	معمل جيل المستقبل - كركوك	كركوك	٨	١٨٥٠٠
٥	معمل الماهر	كركوك	١٠	١٩٤٠٠
٦	معمل الملحة	كركوك	٨	١١٠٠٠
٧	معمل خيرات البلد	صلاح الدين	٥	٢٠٥٠٠
٨	معمل الرحاب	صلاح الدين	٨	٢٠٥٠٠
٩	معمل مسك الأرض	ديالى	١٠	١٤٠٠٠
١٠	معمل كنوز ديالى	ديالى	٥	١٩٢٥٠
١١	معمل تنين الشرق	ديالى	١٠	١٤٢٠٠
١٢	معمل الخمائل	بغداد	٦	١٦٠٠٠
١٣	معمل السهل الذهبي	الأنبار	١٢	١٥٨٥٠
١٤	معمل جيل المستقبل- الأنبار	الأنبار	١٠	١٩٢٥٠
١٥	معمل ايتانا بابل	بابل	٨	١٨٨٠٠
١٦	معمل الفيحاء	بابل	١٠	١٧٠٠٠

١٧	معمل بذور الخير	بابل	٧	١٠٠٠٠
١٨	معمل كايونا	واسط	٢٠	٢٠٠٠٠
١٩	معمل البهاء	واسط	٥	١٤٦٠٠
٢٠	معمل الموج الأخضر	ميسان	١٠	١٦٢٠٠
٢١	معمل سما كميت	ميسان	١٢	١٤٣٥٠
٢٢	معمل ربوع البتراء	الدّيوانية	٨	١٨٠٠٠
٢٣	معمل جوهرة الفجر	المثنى	٧	٢٠٠٠٠
٢٤	معمل أرض جنة الفرات	المثنى	١٠	٢٠٠٠٠
٢٥	معمل أرض جنة الفرات	كربلاء المقدسة	٥	١٩٢٥٠
٢٦	معمل أرض جنة الفرات	النجف الأشرف	٥	٢١٢٠٠
	المجموع		٢٤١	٤٧٧٦٠٠

تقييم أداء معامل تنقية البذور من ناحية نوعية البذور ونتائج التنقية:

توضح الجداول رقم ٣ و ٤ و٥ الكميّات التي أُستلمت في معامل التّنقية الأهليّة والحكوميّة لسنوات الدّراسة، وعدد الإرساليّات، التي فُحصت من قبل الجهات المختصّة (دائرة فحص وتصديق البذور – وزارة الزّراعة)، لتقييم مطابقتها للمواصفات المعتمدة للبذور، فضلًا عن عدد الإرساليّات التي فشلت في مطابقتها للمواصفات، الذي يعطي مؤشّرًا لمدى كفاءة هذه المعامل والتزامها بتطبيق المعايير والضّوابط المعتمدة من وزارة الزّراعة.

كما يلحظ أنّ النّتائج للسّنوات ٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على التّوالي تشير إلى تدنّي نسب نجاح الإرساليّات في مطابقتها للمعايير لما بعد التّنقية، الأمر الذي يتطلّب لإعادة تنقيتها، وتحميل المنتج تكاليف أخرى، فضلًا عن الوقت الذي يتطلّب لإعادة التّنقية، وبالوقت نفسه نلحظ أنّ هناك نسب نجاح عالية في بعض المعامل الأهليّة، كما في معمل روعة الحسام في نينوى، ومعمل كايونا في واسط، وبالعودة إلى بقيّة سنوات التّقييم نجد أنّ هذين المعملين –بشكل خاصّ– كانا من أوّل المعامل التي عملت في هذا القطاع، واكتسبت خبرة جيدة في تحديد مواصفات البذور لما بعد التّنقية، مقارنة مع بقيّة المعامل التي تدنّت مستويات نجاح الإرساليّات فيها، وعدم تركيز هذه المعامل على نوعيّة المنتج، واعتمادها على كميّة الإنتاج لا سيّما أنّ العقود التي أُبرمت مع هذه المعامل هي عقود مبنيّة على أساس كمّي، بمعنى آخر العقد يشترط فيه دفع مبلغ مقابل تنقية وعلى أساس الطّن الواحد، وأنّ زيادة الكميّة المستلمة تزيد من قيمة العقد؛ لذلك نجد أنّ المعامل جميعًا تحرص على زيادة كميّتها عند الاستلام لغرض زيادة قيمة العقد، ولا تعير الجانب النّوعي أيّ أهميّة.

جدول رقم ٣ يوضح الكميّات المستلمة في كلّ معمل تنقية أهلي وحكومي ونسب الفشل لسنة ٢٠٢١.

كشف بعدد الارساليات الكلية والناجحة والفاشلة وسبب الفشل لكافة المواقع للموسم ٢٠٢١

ت	اسم الموقع	المستلم / طن	المجهز / طن	عدد الارساليات الكلية	عدد الارساليات الناجحة	عدد الارساليات الفاشلة	سبب الفشل
١	جرف النداف	٧٩٩٨.٨٤٠	٧٦١٩.٨٩٠				الفحص العددي + النيماتودا
٢	كركوك	١٢٠٠٠.٠٠٠	١١٤٦٠.٠٠٠				الفحص العددي + النيماتودا
٣	الديوانية	٩٠٠٣.٣٣٠	٨٥٦٧.٩٢٠	٥٨	٥٤	٤	الفحص العددي + النيماتودا
٤	احلية / نينوى	٢٨٦٥.١٨٠	٢٩٥٣.٧٣٠	١٨	١٨		الفحص العددي + النيماتودا
٥	الدور	٣٨٧٥.٨٥٠	٣٦٩١.٢٣٠	١٢٤	١٠٩	١٥	الفحص العددي + النيماتودا
٦	الاحرار	٧٤٩٩.٧٠٠	٦٤٦٧.٣٠٠	١٣٢	١٠٨	٢٤	الفحص العددي + النيماتودا
٧	ابي غرق	٤٠٠٠.٠٠٠	٣٨٨٧.١٢٠	١٤٨	١٤٨		الفحص العددي + النيماتودا
٨	العزيزية	٧٤٩٧.٢٨٠	٦٤٣٢.٩٤٠	١٥٦	١٣١	٢٥	الفحص العددي + النيماتودا
٩	كايونا	٩٦٢٥.٠٥٠	٩٣١٧.٣٥٠				الفحص العددي + النيماتودا
١٠	جوهرة الفجر	١٢٩٣٨.٠١٠	١٢٤١١.١١٠				الفحص العددي + النيماتودا
١١	الموج الاخضر	٦٩٩٩.٧٦٠	٥١٢٠.١٤٠				الفحص العددي + النيماتودا
١٢	ارض جنة الفرات	١٥٤٢٠.٣٦٠	١٤٤٨٥.٩٠٠				الفحص العددي + النيماتودا
١٣	تاج الرحاب	٨٥٠٠.٠٠٠	٨١٧٨.٥٥٠				الفحص العددي + النيماتودا
١٤	ايتانا	٥٧٤٣.٨٣٠	٤٥٤٩.٥٧٠				الفحص العددي + النيماتودا
١٥	سما الكميت	٧٠٠٠.٠٠٠	٦٧٧٠.٩٥٠				الفحص العددي + النيماتودا
١٦	السهل الذهبي	١١٨٠٣.١٥٠	١١٣٢٨.٥٧٠				الفحص العددي + النيماتودا
١٧	الفيحاء	٥٧٥٠.٠٠٠	٥٣٩٤.٩٢٠				الفحص العددي + النيماتودا
١٨	روعة الحسام	٢٥٨٥٧.٦٩٠	٢٤٦٩٧.٨١٠				الفحص العددي + النيماتودا
١٩	سخاء المجد	١٩٤٤٠.٩٧٠	١٨٥٢٨.٣٠٠	٤٨	٤٨		الفحص العددي + النيماتودا
٢٠	نجمة الطاهرية	٧٧٩٦.٣٧٠	٧٥٨٣.١٣٠				الفحص العددي + النيماتودا
٢١	تنين الشرق	٢٢٣.٤٦٠	٢١٤.٦٤٠				الفحص العددي + النيماتودا
٢٢	خيرات البلد	١٤٠٧١.١٦٠	١٣٥٣١.٤٦٠				الفحص العددي + النيماتودا
٢٣	جبل المستقبل / الانبار	١٣٠٩٦.٦٣٠	١٧١٩٦.٤١٥	٤١٤	٤٠٨	٦	الفحص العددي + النيماتودا
٢٤	الخمائل	١٧٨٢.٣٩٠	١٧٣٥.٢٢٠	٥٨	٢٨	٣٠	الفحص العددي + النيماتودا
٢٥	الماهر	١٦٧٧٩.١٥٠	١٥٩٧٣.٠٤٠				الفحص العددي + النيماتودا
٢٦	مسك الارض	١٢٥٩.٢٧٠	١٢٣٠.٠٦٠				الفحص العددي + النيماتودا
٢٧	جبل المستقبل / كركوك	٢٦٣٣٠.٣٨٠	٢٥١٤٦.٠٠٠				الفحص العددي + النيماتودا
	المجموع	٢٦٥١٥٧.٨١٠	٢٥٤٤٧٣.٢٦٥				

***(من تسلسل ١ ولغاية تسلسل ٨ هي معامل حكوميّة، ومن تسلسل ٩ ولغاية التسلسل ٢٧ هي معامل تنقية أهليّة).**

جدول رقم ٤ يوضح الكميّات المستلمة في كلّ معمل تنقية أهلي وحكومي ونسب الفشل

كشف بالارسالات الكلية والناجحة والفاشلة وسبب الفشل لكافة المواقع للموسم ٢٠٢٣

ت	اسم الموقع	المستلم / طن	عدد الارسالات الكلية	عدد الارسالات الناجحة	عدد الارسالات الفاشلة	سبب الفشل
١	جرف الندائف	١٥٦٢٠.٠٠٠	٢٧٢	٢٢٣	٤٩	شعير + ادغال
٢	كركوك	١٦٠٠٠.٠٠٠	٩٧	٦٩	٢٨	شعير
٣	الديوانية	٤٧٥٧.٣٣٠	٦٠	٢٤	٣٦	شعير
٤	احلبلة / نينوى	١٨١٧٧.٠٩٠	١٦٨	١١٨	٥٠	شعير *ادغال*نيماتودا
٥	الدور	٩٣٤٤.٦٠٠	٣٥٧	٢٩٥	٦٢	شعير
٦	الاحرار	٧٤٩٧.٤٦٠	٤٥٦	٤١٦	٤٠	شعير + ادغال
٧	ابي غرق	٧٧٧١.٦١٠	٣٦٠	٧٩	٢٨١	شعير + ادغال
٨	العزيزيه	٨٠٥٤.٨١٠	٢٩٨	٢٨٨	١٠	شعير + ادغال
٩	الحويجه	٥٥٩٥.٦٣٠	١٨٧	٨٦	١٠١	شعير *ادغال *نيماتودا
١٠	البهاء	٧٠٠٤.٣٧٠	٢١٠	١٩٨	١٢	شعير *ادغال
١١	جوهرة الفجر	١١٢٠٨.٥٧٠	٣٧٨	٣٧١	٧	شعير
١٢	الموج الاخضر	٦٩٥٠.٠٠٠	١٨٣	١٦٤	١٩	شعير *ادغال
١٣	ارض جنة الفرات / المثنى	٩١٠٠.٠٠٠	٢١٠	٢٠١	٩	شعير *ادغال
١٤	تاج الرحاب	١٢٤٩٠.٩٣٠	٥٤٤	٤٢٠	١٢٤	شعير
١٥	انتانا	٩١٢٤.٠٠٠	٣٠٨	٨١	٢٢٧	شعير *ادغال
١٦	سما الكميت	٥٥٧٧.٧١٠	٣١٥	٢٤٧	٦٨	شعير
١٧	السهل الذهبي	٩٨٢٩.٠٠٠	٣١٩	٣٠٠	١٩	شعير *ادغال*نيماتودا
١٨	الفيحاء	١٠٢٨٤.٢٠٠	٢٠٦	١٦٧	٣٩	شعير * ادغال
١٩	روعة الحسام	١٥٢١٤.٠٠٠	٢٥٤	١٥٦	٩٨	شعير *ادغال
٢٠	سخاء المجد	١٣٦٩٥.٧٦٠	٤٥٢	٤٠٢	٥٠	شعير *ادغال
٢١	نهلة اصل العرب	٦٢٠٠.٠٠٠	١٩٣	١٦١	٣٢	شعير * ادغال
٢٢	خيرات البلد	١٢٤٩٢.٥٥٠	٣٣٠	٢٧٠	٦٠	شعير
٢٣	جبل المستقبل / الانبار	١٣٠٧٧.٠٠٠	٣٠٩	٢٨٨	٢١	شعير *ادغال*نيماتودا
٢٤	الخمائل	٧١٠٠.٠٠٠	٢٤٢	٢٤٢	لا يوجد	لا يوجد
٢٥	الماهر	٩٠٣٣.٣٣٠	٣٢٣	٢١	٣٠٢	شعير *ادغال *نيماتودا
٢٦	مسك الارض	٦٥٠٠.٠٠٠	٢٠٠	٤٧	١٥٣	شعير * ادغال
٢٧	جبل المستقبل / كركوك	٩٦٩٧.٠٠٠	٥٢٨	١٨	٥١٠	شعير *ادغال *نيماتودا
٢٨	رض جنة الفرات / كربلاء المقدسة	١٥٥٩٩.٥٤٠	٥٣٥	٥٠٠	٣٥	شعير
٢٩	ارض جنة الفرات / النجف	٥٥٠٠.٠٠٠	١٨٠	١٥٦	٤	شعير *ادغال
٣٠	كابونا	٩٥٠٠.٠٠٠	٢٥٩	٢٥٩	لا يوجد	لا يوجد
٣١	ربوع البتراء	٨٣٠٠.٠٠٠	٢٦٠		٣	شعير * ادغال
٣٢	المجد	٨٩٩٩.٠٠٠	٢٣١	١٩١	٤٠	شعير *ادغال
٣٣	كنوز دبالى	٨٧٥٠.٠٠٠	٢٤٤	٩٦	١٤٨	شعير * ادغال
٣٤	بدور الخير	١٠٠٠٠.٠٠٠	١٨٥	٦٥	١٢٠	شعير * ادغال
٣٥	الملحة	٨١٧٣.٠٠٠	١٦٦	١١٥	٥١	شعير *ادغال *نيماتودا
	المجموع	٣٤٢٢١٨.٤٩٠				

*(من تسلسل ١ ولغاية تسلسل ٩ هي معامل حكوميّة، ومن تسلسل ١٠ ولغاية التسلسل ٢٧ هي معامل تنقية أهليّة).

*جدول رقم ٥ يوضح الكميّات المستلمة في كلّ معمل تنقية أهلي وحكومي ونسب الفشل لسنة ٢٠٢٣.

*(من تسلسل ١ ولغاية تسلسل ٩ هي معامل حكوميّة، ومن تسلسل ١٠ ولغاية التسلسل ٢٧ هي معامل تنقية أهليّة).

الاستنتاجات

لما تقدّم نجد أنّ المعامل الأهليّة جميعًا قد ساهمت بشكل فاعل في توفير بنى تحتيّة لاستلام أكبر كميّة من البذور لتغطية الاحتياجات الفعليّة لها، ووفّرت مراكز تسوّق موزّعة في أغلب المحافظات؛ ممّا يتيح تسهيل إجراءات تجهيز البذور للمزارعين، إلّا أنّنا نجد أنّ استلام هذه الكميّات كانت على حساب النّوعية للبذور؛ لأنّ أغلب الإرساليّات في هذه المعامل فشلت في مطابقة المواصفات لما بعد التّنقية، فضلًا عن عدم استغلال موارد الشّركات الأهليّة كافّة –وبالأخصّ الموارد الماليّة– لشراء الحاصل؛ بسبب أنّ العقود المبرمة مع هذه الشّركات هي عقود خدمة، وليست عقود تجهيز وفق مواصفة محدّدة، وبكميّة مناسبة، وبموعد مناسب مع العرض، كما إنّ هذه المعامل قد ساعدت في توفير مراكز جديدة للتّسويق في بعض المحافظات، التي لا تتوفّر بها معامل تنقية بذور حكوميّة، وقد سهّلت عمليّات التّسويق للمزارعين في تلك المحافظات.

كما نجد أنّ الفترة التي أُنشئت بها هذه المعامل الأهليّة هي مدّة زمنيّة اكتسبت فيها جانبًا من التّحدّيات الأخرى، المتمثّلة بجائحة كورونا، والأزمة الاقتصاديّة، وعدم تسليم المزارعين لمستحقّاتهم الماليّة، فضلًا عن أنّ معظم من أنشأ هذه المعامل، أو الشّركات الأهليّة لا زالت في طور النّشوء، ولم تكتسب الخبرة في إدارة المنتوج، والسّيطرة النّوعيّة عليه، وكان تركيزهم فقط على الجانب الرّبحي، الذي انعكس على انعدام المنافسة بين هذه المعامل، واعتمدت على تقديم الخدمة فقط، من خلال عقد نُفّذَ في مدّة زمنيّة محدّدة، ويعتمد الرّبح فيه على أساس كمّي، لا سيّما أنّ هذه الشّركات، هي شركات وليدة حديثًا، وأنّ القطاع الخاص في صناعة البذور لا زال في سنواته الأولى، وأنّ العلاقة الأبويّة بينه وبين الدّولة لا زالت موجودة، الأمر الذي يتطلّب إعطاء الفرصة لهذا القطاع بالاعتماد على إمكانيّاته الماليّة، والفنيّة من خلال أسلوب تعامل جديد، يضمن تبنّيه جزءًا من المهام، التي تقع على عاتق المؤسّسات الحكوميّة مع التّركيز على تقوية ودعم الأجهزة الرّقابيّة الفنيّة والإداريّة الحكوميّة، التي تشرف على أداء هذه الشّركات من خلال الرّقابة البنّاءة، التي تعتمد على تحديد السّلبيّات، واقتراح الحلول المناسبة لها، بما يضمن استمرار هذا القطاع وتطوّره.

وممّا تقدّم نجد أنّ الفرضيّة الثّانية المتمثّلة ((بأنّ القطاع الخاص قد ساهم بشكل إيجابي في بعض الجوانب وبشكل سلبي في جوانب أخرى لتطوير صناعة البذور الوطنية))، التي تم تبنّيها والتّأكيد على الدّور الإيجابي في توفير البنى التّحتيّة، وإضافاتها إلى قطاع البذور، مع ضرورة تصحيح الإجراءات التّعاقديّة في التّعامل مع القطاع الخاص؛ لأنّها أثّرت بشكل سلبي على نوعيّة البذور، التي أُنتجت من هذه المعامل، وينفي فرضيّة العدم المتمثّلة بالدّور السّلبي للقطاع الخاص في صناعة البذور.

جدول ١

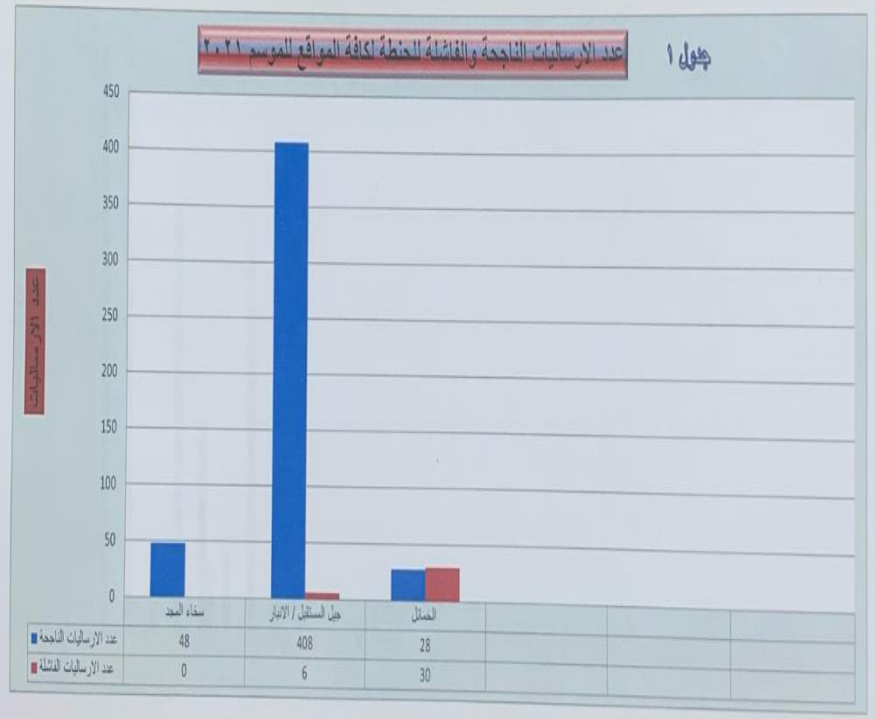

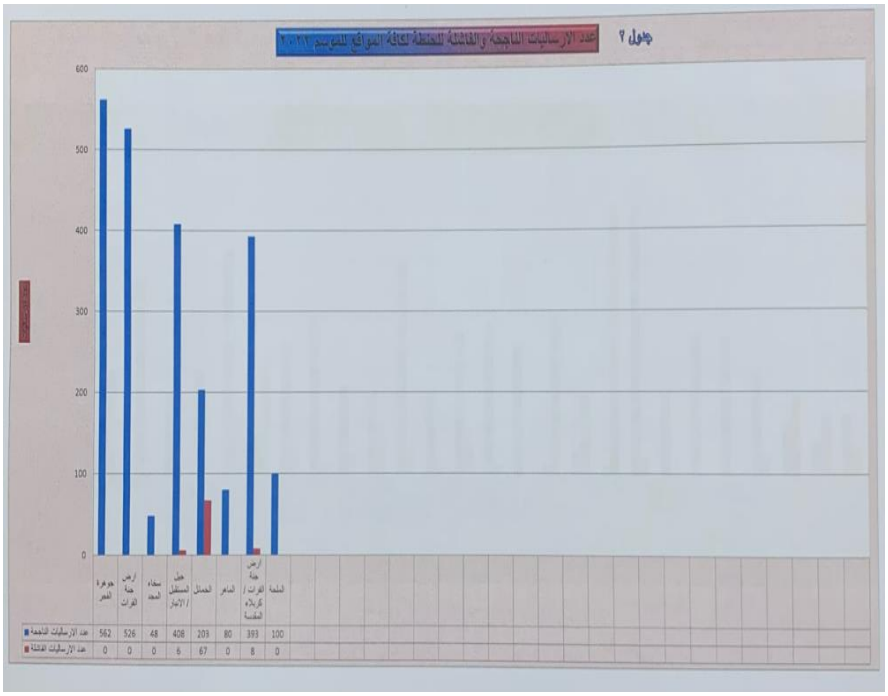

التوصيات

إنّ هذه التّوصيات تساهم بوجود توازن بالإنتاج بين القطاع العام، والمختلط، والخاص، وتسمح للجميع بالعمل وفق مبدأ البقاء للأفضل والأصلح، والمنافسة على أساس الحفاظ على النّوعية، والجودة، ووفق الإمكانيّة، وهذه الآليّة لا تعرّض مؤسّسات الدّولة للخسارة بسبب عدم تجهيز البذور، وبقاء البذور لموسم آخر، أو تعرضها للتّلف، وتركّز هذه الآليّة على ديمومة العمل في مؤسّسات إنتاج البذور، وتحسين كميّات البذور وديمومتها، فضلًا عن إمكانيّة قيام شركات القطاع الخاص ببرامجها الخاصّة بإنتاج الرّتب العليا؛ بسبب أنّ الكميّات المنتجة لكلّ جهة محدّدة على أساس طاقاتها الإنتاجيّة والخزنيّة، فضلًا عن تشجيع الاستثمار الخارجي لإنشاء محطّات بحثيّة خاصّة بالعراق للاستفادة من أصنافهم المسجّلة.

كما تُشجّع القطاع الخاص الأصيل للاستمرار بعمله، والأفراد الطّارئة (المنتفعة) من مغادرة هذا النّشاط ذلك لأنّه لا يلبّي مطامعها.

يشترط في هذا البرنامج تفعيل الدّور الرّقابي للأجهزة الرّقابيّة في الدّولة (دائرة فحص البذور ودائرة التّدقيق الدّاخلي في وزارة الزّراعة للمراقبة الفنيّة والمحاسبيّة، فضلاً عن رقابة جهاز الأمن الوطني) على الإجراءات كافّة في المعامل الحكوميّة، والأهليّة، والمختلطة.

- الالتزام بمواعيد تجهيز البذور المُحدّدة في ١ /١٠ من كلّ سنة، وتنتهي في ١٥ /١ لكلّ سنة.
- تحديد إنتاج البذور للقطاع الحكومي بكميّة إجماليّة لا تزيد عن ٢٠٠ ألف طن، مقسّمة وفق الآتي:
  - بذور أساس ٣٠٠٠ طن.
  - بذور مسجّلة ٣٠٠٠٠ طن.
  - بذور مصدّقة ١٨٧٠٠٠ طن.
  - وبمعدّل بذار ٤٠ كغم/ دونم.
  - هذه الكميّة ستحقّق زراعة ٦ مليون وخمسمائة ألف دونم، وهو الحد الأدنى للمساحات التي يمكن زراعتها سنويًا (المروي سيحًا، أو الآبار، أو المناطق الدّيميّة).
  - على أن يراعى توزيع البذور الأساس، والمسجّلة وفق نسب وأعداد منتجي البذور في المحافظة، بحيث يكون لدينا في كلّ محافظة منتجو بذور لهذه الرّتب.
- تحديد نسب مكافئة إنتاج الرّتبة وفق الآتي:
  - ٣٠٪ من سعر الشّراء لوزارة التّجارة يضاف لسعر شراء رتبة الأساس.
  - ٢٠٪ من سعر الشّراء لوزارة التّجارة يضاف لسعر شراء رتبة المسجّلة.
  - ١٠٪ من سعر الشّراء لوزارة التّجارة يضاف لسعر شراء رتبة المصدّقة.
- حصر إنتاج واستلام بذور الرّتب العليا (الأساس والمسجّلة) في القطاع الحكومي، والمتمثّل بشركة ما بين النّهرين وذلك بعمليات استلام الحاصل من منتجي البذور، وتجهيز المزارعين، ودائرة البحوث الزّراعيّة، من خلال البرنامج الوطني لإنتاج الرّتب العليا لبذور الحنطة/ وزارة الزّراعة (وبضمنها مركز تكنلوجيا البذور التّابع لوزارة العلوم والتّكنولوجيا).

- إعادة تقييم الطّاقات الإنتاجيّة والخزنيّة لمعامل تنقية البذور الحكوميّة، بما يضمن تناسب الكميّة، التي يستلمها المعمل مع الطّاقة الإنتاجيّة الفعليّة للمعمل، وضمن مدّة عمل لوجبتين عمل فقط، بما يضمن قيام هذه المعامل بعمليّات التّنقية والخزن النّظاميّة (بأن لا تزيد الإرساليّة الواحدة عن ٣٠ طنًا لتسهّل إجراءات فحصها)، من قبل الجهاز الرّقابي، وعدم تكدّس كميّات كبيرة في المخازن تُصعّب من عمليّات إدارة المخزن، ومكافحة الحشرات، والسّيطرة على المنتج.
- في حال نفاد الكميّات لدى القطاع الحكومي، يُستعان بالكميّات المتوفّرة لدى القطاع المختلط، ومعامل الشركات الأهليّة، وفق عقود تجهيز الخدمة، (وليس عقد خدمة أو مقاولة)، وتتولّى شركات القطاع الحكومي بإجراءات الإعلان عن مناقصات التّجهيز للبذور من قبل القطاع الخاص، وفق تعليمات العقود الحكوميّة، وبإشراف لجان تشرف عليها الأجهزة الرّقابيّة، وعودة المنافسة بين هذه الشّركات المجهّزة، وحسب الاحتياج في المحافظات.
- الاستفادة من الإمكانيّات الماليّة لشركات القطاع الخاص، ليمكنها أن تتولّى عمليّات استلام البذور من المزارعين مباشرة، كما تتولّى دفع مستحقّاتهم، وتنقية هذه الكميّات وتهيئتها للزّراعة، وحسب الحاجة لها، بما يضمن توفيرها بكميّة ونوعيّة جيّدة، فضلًا عن إعطاء الحريّة لهذه الشّركات من إنشاء مراكز بحثيّة ومزارع خاصّة بها؛ لإنتاج أصناف جديدة وتوفير فرص عمل للعديد من الباحثين.
- بالإمكان التّوسّع بهذه الدّراسة، بحيث تتيح تقييم أداء المعامل على مستويات أخرى، تتمثّل بخصوصيّة كلّ معمل، وإمكانياته واحتياجات المحافظة، لا سيّما أنّ هناك خصوصيّة لكلّ محافظة من محافظات البلد، تتخصّص بنوع محصول معيّن، وتحتاج إلى نوعية محدّدة من الأجهزة والمعدّات، يستطيع القطاع الخاص أن يلبّيها ويطوّرها.

المصادر

1. قانون البذور والتّقاوي رقم ٥٠ لسنة ٢٠١٢.
2. قانون تسجيل واعتماد وحماية الأصناف النّباتيّة رقم ١٥ لسنة ٢٠١٣.
3. قاعدة التّشريعات العراقيّة الإلكترونيّة https://iraqld.e-sjc-services.iq/main_ld.aspx
4. سياسة البذور الوطنيّة في العراق وزارة الزّراعة العراقيّة/ جمهوريّة العراق ٢٠٠٨.
5. قانون الشّركات العامّة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ إعداد صباح صادق جعفر الأنباري- المكتبة القانونيّة.
6. ((أثر الكوارث على الزّراعة والأمن الغذائي)) ٢٠٢٣ / منظّمة الأغذية والزّراعة للأمم المتّحدة FAO
7. ((صناعة البذور ٠٠الواقع العالمي.. بين التّبنّي أو الرّفض)) د. ضياء بطرس يوسف-دائرة البحوث الزّراعيّة / وزارة العلوم والتّكنلوجيا، الملتقى العلمي للباحثين في الزّراعة والنّخيل agri-palm.com
8. ((إنتاج بذور جيّدة يعني غلّات جيّدة)) منظّمة الأغذية والزّراعة للأمم المتّحدة ٢٠٢٤ www.fao.org
9. القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.